آليات حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

[نص كلمة الوفد الفلسطيني في لجنة اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات متعددة الطرف الخاصة بالشرق الاوسط، والمنعقدة في العاصمة الكندية، اتاوا].

لقد جئنا للمشاركة في هذه الجلسة من الاجتماعات متعددة [الطرف] في إطار عملية السلام في الشرق الاوسط بالالتزام الثابت نفسه بالبحث عن سلام حقيقي وعادل وشامل وهو الالتزام نفسه الذي دفعنا للمشاركة في محادثات ثنائية ومتعددة سابقة، كما دفع شعبنا الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، قيادته وممثله الشرعي والوحيد، الى مواصلة المشاركة النشطة والبنّاءة في المحادثات الثنائية والمتعددة [الطرف]، بالرغم من عدم احراز أي تقدّم ملموس، حتى الآن، في ما يتعلّق باحقاق حقوقنا ومصالحنا الاساسية.

لذلك، في الوقت الذي نقر فيه بأنه يبدو ان هناك تغييراً شكلياً في التعاطي الاسرائيلي مع عملية السلام، فان لدينا من الاسباب ما يكفي لنقول بأن تفاؤلنا المحدود ما زال مشوباً بالحذر، وسيبقى كذلك الى ان نشهد مؤشرات تغيير حقيقي في جوهر الموقف الاسرائيلي، فضلاً عن التغيير الظاهري في الاسلوب والشكل.

وضمن الظروف الراهنة، لا بدّ ان نؤكد، من جديد، على الدعوة التي أطلقها هذا الوفد في أيار (مايو) الماضي كما أطلقتها الوفود الفلسطينية في مجموعات العمل الاخرى كي يقوم راعيا عملية السلام بتحرّك حيال المسائل التالية:

١ ـ المشاركة المباشرة والكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية في كافة جوانب عملية السلام باعتبارها ممثل وقيادة الشعب الفلسطيني الوحيدة والشرعية.

٢ ـ تصحيح التمثيل الفلسطيني من خلال المشاركة المباشرة لفلسطينيين من القدس في مجموعات العمل كافة، وكذلك في المفاوضات الثنائية.

٣ ـ تشكيل مجموعتي أو لجنتي عمل جديدتين احداهما للقدس والاخرى لحقوق الانسان.

كذلك، فاننا نغتنم هذه الفرصة لنرحب بوجود منظمة الامم المتحدة بيننا ووكالتها المتخصصة (الاونروا). لقد طالبنا، دوماً، بضرورة حضور ومشاركة الامم المتحدة نظراً لأن ميثاقها وقراراتها توفّر لنا أسساً مرجعية غير قابلة للنقاش وتضمن وضع المفاوضات في مسارها الصحيح القائم على الشرعية الدولية على اعتبار انها كل لا يتجزأ. وعلاوة على ذلك، فان على الامم المتحدة ووكالاتها مسؤولية خاصة تجاه اللاجئين الفلسطينيين، ولم يكن اصرارنا الدائم على مشاركة (الاونروا) بسبب خبرتها الواسعة في مجال اللاجئين فحسب، بل لأنها تعبّر، أيضاً، عن اهتمام المجتمع الدولي بمحنة اللاجئين الفلسطينيين وتجسّد الجهود الرامية لايجاد الآليات المطلوبة للتعاطي مع اللاجئين الفلسطينيين لحين احراز حل عادل وشامل قائم على أسس الشرعية الدولية وقراراتها.

(...)

لقد قمنا في اجتماع لجنة العمل هذه لشهر أيار (مايو) بذكر التعريفات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين حيث قلنا انهم جميع الفلسطينيين وانسالهم الذين طردوا أو أُجبروا على مغادرة منازلهم خلال الفترة الواقعة بين تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٤٧ (خطة التقسيم)، والتوقيع على اتفاقيات هدنة رودس العام ١٩٤٩ من الاراضي التي كانت تحت السيطرة الاسرائيلية في التاريخ الاخير، ولا ينطبق هذا التعريف على سكان المخيمات ولا على اولئك اللاجئين الذين تعترف بهم (الاونروا) ويحملون بطاقة التسجيل الرسمية الصادرة عنها فقط، بل ينطبق، أيضاً، على اللاجئين الفلسطينيين كافة.

اننا نؤكد، مجدداً، على ان قرار الامم المتحدة الرقم ١٩٤ يشكّل الاطار القانوني الرئيس للحل